

أما في جنوب الوطن، فهي بحاجة إلى تدخل الدولة المباشر للنهوض بها ورفعها إلى مستوى فلاحية صناعية واسعة النطاق وخاصة في ميادين الحبوب وزراعة الخضر والفواكه المبكرة، الأمر الذي يتطلب أساليب محكمة لإنجاز نسيج صناعي ملائم في المناطق الوسطى للبلاد، بهدف استقبال جميع منتوجات ومحاصيل مناطق شمال البلاد أو جنوبه على حد سواء. كما يجب إزالة جميع العوائق التي تتعلق بعمليتي التخزين والنقل.

2 - وضع برنامج خاص بالتربية الحيوانية المنتجة للحوم مثل تربية الدجاج والغنم والبقر والإبل والاهتمام بوضع كل فئة في المنطقة المخصصة لها طبيعياً.

ثانياً، في مجال الري الحيوي، نؤكد أنه توجد في جنوب البلاد خصوصيات طبيعية تستلزم من ذوي القرار دعم هذا القطاع بصفة فعلية وهذا في المجالات الآتية:

أ - حفر الآبار الخاصة بمياه الشرب في المناطق السكنية نظراً إلى النقص الكبير الذي تعانيه هذه المناطق.

ب - حفر الآبار الرعوية في المناطق الشاسعة التي يقطنها البدو والرحل، حيث أن الجفاف عادة ما يتسبب في أضرار كبيرة.

ج - التطبيق الميداني للبرنامج المتعلق بالاحتفاظ بمياه الأمطار، عن طريق الإسراع في إنجاز السدود الصغيرة والأحواض الجبلية قصد الاستفادة الفعلية من هذه النعمة التي لا تزور تلك المناطق إلا مرة واحدة في السنة.

ثالثاً، أما بالنسبة إلى السياحة، فنأمل كثيراً أن تكون مرتبتها بعد الفلاحة مباشرة بغض النظر عن الثروة البترولية، مع علمنا أنها مصدر اهتمام كبير من قبل الحكومة الحالية خلافاً لسابقتها، لأن قطاع السياحة لو تم استغلاله كما يجب لاحتل مكانة مرموقة في مجال توفير مناصب الشغل. وفي هذا الميدان نرجو من

الرئيس: شكراً للسيد عباس صالح، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله تافريس.

السيد عبد الله تافريس: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي رئيس المجلس الموقر،
سيدي رئيس الحكومة،
سادتي أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي النواب،
إخواني وأخواتي الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، عيد سعيد وكل عام وأنتم بخير.

لقد استمعنا إلى كلمة السيد رئيس الحكومة وأطلعنا على الوثيقة التي قدمت لنا كبرنامج عمل للحكومة.

إن مشروع هذا البرنامج حقا عبارة عن خطوط عريضة لما جاء في البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، وبالتالي فنحن لا نملك إلا أن نبارك هذا العمل وأملنا كبير في أن يتجدد الجميع لتجسيده ميدانياً وعلى أرض الواقع. فهذا واجب مقدس على كل المعنيين بالأمر سواء من بعيد أو من قريب. أما نحن، فمن باب مساهمتنا كمنتخبي الشعب بودنا أن نتطرق ولو بصفة تكرارية إلى بعض الجوانب التي تضمنتها هذه الوثيقة والتي نراها ذات أهمية كبيرة وهي:

أولاً، فيما يخص قطاع الفلاحة، فقد حظي هذا القطاع بأهمية كبيرة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وهو ما نلمسه أيضاً في مشروع البرنامج الذي بين أيدينا، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نشير إلى بعض النقاط التي نراها جد مهمة.

1 - تحتاج الفلاحة في شمال الوطن إلى تحديث التقنيات وتوفير مستمر للإمكانيات المادية وتقديم إعانات مالية للفلاحين الحقيقيين الذين هم على صلة مباشرة بالأرض.

الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في التطبيق الفعلي وفي توفير الوسائل الضرورية، اللهم إلا أيام حملة التلقيح.

د - التوزيع العادل والشامل لإطارات الوظيف العمومي وخاصة الأطباء المختصين الذين ما يزالون إلى حد الآن يتهربون من تأدية واجبهم الإنساني في المناطق الداخلية للبلاد.

خامساً: قطاع التربية والتعليم: كثيراً ما يعاني هذا القطاع نقص الإطارات الكفأة خاصة في المناطق النائية، كما يعاني التأخير الكبير في تسوية الوضعية الإدارية للمتعاقدين وذلك منذ سنوات عديدة.

وفي الأخير، نرجو من السيد معالي وزير التربية ألا ينسى مأساة امتحانات البكالوريا التي عاشتها مناطق الجنوب الأقصى.

أما في ميدان التعليم العالي، فنكتفي بطلب إنشاء جامعة في أقصى الجنوب، كما سبق وأن تحدث زملائي عن ذلك.

سادساً: الشغل: تزخر منطقة الجنوب الشرقي بالشركات البترولية الوطنية والأجنبية، لكن رغم ذلك فإن البطالة متفشية بشكل مخيف في أوساط الشباب بسبب عدم توفرهم على المؤهلات اللازمة للحصول على مناصب الشغل. وبالتالي فإننا نرى ضرورة إنشاء مراكز للتمهين والتكوين داخل هذه المناطق البترولية قصد توفير فرص للراغبين في العمل في هذا المجال.

سابعاً: التجهيز والتعمير: نود أن نشير بشأن هذا القطاع إلى أن مشروع البرنامج قد تجاهل إنجاز المشاريع الكبرى أو على الأقل لم يتطرق بوضوح إلى المشاريع ذات الأهمية بالنسبة إلى المناطق الداخلية والجنوبية للبلاد ومنها:

الحكومة الموقرة أن تضيف إلى مشروع برنامجها النقاط الآتية:

1 - تحويل المطارات الحالية إلى مطارات دولية تستقبل الرحلات الجوية الأجنبية القادمة من بعض المدن الأوروبية، مع تمكين الطائرات الأجنبية الناقلة للبريد قدوماً من أوروبا باتجاه أفريقيا، من النزول التقني وتقديم الخدمات اللازمة لها قصد الاستفادة من المداخل بالعملة الصعبة، خاصة وأن هذه الطائرات سبق وأن أبدت مراراً رغبتها في استغلال مطاراتنا أثناء رحلاتها المذكورة، ومن بين هذه المطارات أذكر مطارات أدرار وتامنغست وجانت.

2 - تقديم إعانة مالية للوكالات السياحية التي عانت كثيراً مأساة السنوات الفارطة، أو على الأقل إفادتها من تخفيض ضريبي مناسب.

3 - تحسين وسائل الاتصال التي تعتبر ضرورية لتنشيط هذا القطاع.

رابعاً، فيما يتعلق بمجال الصحة، يحتاج هذا القطاع الحيوي إلى مجهود كبير تبذله الدولة وبالخصوص في المجالات الآتية:

أ - الاستعجالات، إن هذا القسم المهم في حلقة التكفل بالمرضى ما يزال يعاني نقائص كثيرة وخاصة في المناطق النائية من البلاد.

ب - الأدوية، ما تزال المناطق النائية من البلاد تعاني كثيراً نقص الأدوية سواء في المستشفيات أو في الصيدليات، ولا ننسى العدد الهائل من المناطق المعزولة التي لا نجد فيها أية نقطة بيع للأدوية.

ج - الصحة العمومية، وأقصد بهذه العبارة البرنامج الذي كان في وقت غير بعيد، ذي أهمية بالغة بالنسبة إلى الدولة، ألا وهو الطب الوقائي الذي شهد في السنوات

السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، أعتقد أن مناقشة برنامج الحكومة تختلف عن باقي المناقشات التي تجري في مجلسنا الموقر، وتكمن خصوصية مناقشة هذا البرنامج الحكومي في مناقشة التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة انتهاجها أثناء عهدها. لذلك فإن مداخلتي ستنحصر أساسا في نقطتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالجانب السياسي لهذه الحكومة، والثانية بالجانب الاقتصادي.

سيدي الرئيس، في الجانب السياسي، أحمد الله سبحانه وتعالى أن مبدأ المشاركة في الحكومة الائتلافية قد شمل أطرافا سياسية كانت من قبل ترفض هذا المبدأ، بحيث أن هذه الأطراف انتقدت حركتنا، أي حركة مجتمع السلم، عندما لبت نداء الوطن أيام المجلس الوطني الانتقالي وشاركت في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، كما انتقدتها في باقي مشاركتها في مواعيد الحوار الاقتصادي والاجتماعي. والذي زادني فرحة وابتهاجا أن الحكومة الحالية استطاعت أن تجمع في تشكيلتها السياسية أطرافا كانت بالأمس القريب تنتقد الدولة الجزائرية بمؤسساتها وركائزها ومكوناتها، وأصبحت اليوم بحمد الله من رجال الدولة بنفس المؤسسات والركائز والمكونات.

فالذين كانوا بالأمس، سيدي الرئيس، يصفون المشاركة في الحكومة بالانتهازية والانبطاحية وتقديم المصلحة الحزبية على المبادئ، حتى ذهب البعض إلى وصف أعضاء حركة مجتمع السلم بتلاميذ نصف داخليين في مدرسة الحكومة، أصبحوا اليوم يقاسموننا مقاعد الحكومة ويجلسون جنبا إلى جنب مع وزرائنا في مجلسي الحكومة والوزراء.

1 - مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين الشرق والغرب، والذي نعلق على الشق الجنوبي منه آمالا كبيرة.

ب - مشروع الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين ولايتي ورقلة وجانت، والذي ينتظر منكم، سيدي الرئيس، دعما كبيرا قصد إتمامه وربطه بالناحية الغربية، أي بالطريق الوطني رقم (1) في مستوى مدينتي جانت وتامنغست، وبالناحية الشرقية، أي بالطريق الحدودي مع الجماهيرية العربية الليبية والذي تبلغ مسافته 220 كلم، مما سيضمن بدون شك دفع عجلة التنمية بهذه المناطق، أفلا يقال إن الطريق هو شريان الحياة.

سيدي الرئيس، تتمثل النقطة الأخيرة التي أود التطرق إليها في تدخلي هذا، في قضية حساسة وهي تنقل المواطنين عبر الحدود. وفي هذا المجال أذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن ولاية إليزي تقع في الجنوب الشرقي للبلاد وهي محظوظة إذ تشارك حدودها مع دولتين شقيقتين، إحداها تنتمي إلى المغرب العربي والأخرى إلى إفريقيا الساحلية. لكن للأسف الشديد ليس لهذا الموقع أي أثر إيجابي، حيث أن الواقع المعيش يبين أن كل العوامل تؤدي إلى عزل هذه الولاية من جانب الإنعاش الاقتصادي وتنقل الأشخاص. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى متى سيستمر هذا الوضع الذي يعانيه الكثير من مواطني المنطقة ولا تستفيده إلا فئة معينة منهم وهم المهربون والمتسللون؟. ومن هنا أنهى....

الرئيس: شكرا للسيد عبد الله تافريس، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد اللطيف بن وارد.

السيد عبد اللطيف بن وارد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. أما بعد،

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

1 - خصوصية القطاع العام، وهذا بفتح باب المشاركة أمام القطاع الخاص في رأسمال المؤسسات العمومية دون ذكر طبيعة المؤسسات ووضعتها المالية،

2 - تنمية القطاع الخاص في مختلف المجالات،

3 - تشجيع الاستثمار الدولي المباشر في الجزائر.

فما معنى هذا التوجه؟

سيدي الرئيس، رغم وجود من يرفض الخصوصية في حكومتكم ويدعو في المقابل إلى دعم القطاع العام وترقيته، فإن مشروع برنامجكم يقر صراحة فشل القطاع العام كأداة لتنشيط الديناميكية الاقتصادية. وبالتالي، يجب استبداله بالقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي. أما الأمر الثاني في تصوركم، فهو ضرورة الإسراع في تنمية القطاع الخاص، وهذا باتخاذ كل الاجراءات القانونية والإدارية والمالية الضرورية ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية والفلاحية والخدماتية. ويعد هذا كذلك اعتراف آخر منكم بقدرة القطاع الخاص على تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري، بعدما كان ينظر إليه في السنوات الأخيرة كمصاص لدماء المستضعفين ومخرب للاقتصاد الوطني، وكقطاع تسيره الانتفاعية والانتهازية والمحسوبية والبورجوازية. لكن تحرير الجزائر اليوم حسب تصوركم لن يتم إلا عن طريق تنمية القطاع الخاص، لأنه هو الوحيد والكفيل، حسب مشروع برنامجكم، بامتصاص البطالة وتنمية الاقتصاد الوطني وجلب الشراكة الخارجية والدولية. وأكثر من ذلك، سيدي الرئيس، أصبح القطاع الخاص والخواص يساهمان بصفة فعالة في تخفيف الغبن على المواطن بتقديم مساعدات اجتماعية وخيرية للوقوف مع شريحة العمال الذين رفضهم القطاع العام تطبيقاً لسياسة تسريح العمال، وما شهر رمضان الكريم عنا ببعيد، وما وزير التضامن إلا شاهداً على الدور الذي لعبه القطاع الخاص من صناعيين وتجار في مساعدة اللجان الولائية للتضامن في برامجها الخيرية الرمضانية.

والخلاصة التي يمكن أن نصل إليها، سيدي الرئيس، بشأن هذا السلوك السياسي المتمثل في لجوء هؤلاء إلى المشاركة في العمل الجماعي من أجل نصرة الجزائر، أنها تزكية واضحة أمام الشعب الجزائري وكذا المجتمع الدولي لنهج المشاركة الذي انتهجته حركة مجتمع السلم منذ بداية الأزمة الجزائرية والوقوف بجانب الدولة الجزائرية وحمايتها من الإنهيار، وأن هذا النهج هو النهج السليم والصحيح والأسلم، فهنيئاً للجميع، وأرجو أن نجعل من هذا الطاقم الحكومي المتنوع في تشكيلته وأفكاره فرصة لجمع شمل الجزائريين والسير بهم نحو النمو والازدهار والتقدم. وانطلاقاً من فئات حركة مجتمع السلم بأن الجزائر يبنها جميع الجزائريين، فإني أدعوكم، سيدي رئيس الحكومة، إلى الاستفادة من نقاط الضعف التي عرفتتها الحكومات الائتلافية السابقة، وتحولها إلى نقاط قوة وانسجام وتماسك، كي تصبح هذه الحكومة كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

كما أتمنى، سيدي الرئيس، أن يرتقي بكم السلوك السياسي إلى تنظيم لقاءات دورية مع الشركاء السياسيين المشاركين في هذه الحكومة لاشراكهم في القرارات المصيرية، خاصة وأن برنامجكم الاقتصادي ستكون له انعكاسات اجتماعية خطيرة على الشرائح ذات الدخل الضعيف. وأعتقد، سيدي رئيس الحكومة، أن انتهاج لغتي الصراحة والحوار في الخطاب السياسي لمعالجة القضايا الكبرى كفيلتان بتوسيع دائرة المناصرين لحكومتكم.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي، فقد تبين لي، بعد دراسة الباب المتعلق بإعادة تنظيم الاقتصاد وانعاشه، أن هناك بعض الملاحظات والاقتراحات التي يجب إبدائها وتقديمها.

ففيما يخص الملاحظات، قد أظهرت لي صراحة دراسة الباب المذكور أعلاه التوجه الاقتصادي لحكومتكم، حيث ذكرتم في فقرات متكررة أن مفتاح النجاح الاقتصادي يكمن في ثلاث ركائز، هي:

أولا، فيما يخص وزارة المجاهدين نود لفت النظر الى مسألة كتابة تاريخنا الوطني، الذي يتطلب إمكانيات خاصة من أجل جمع الوثائق واسترجاع تراثنا من الخارج، وفي نفس الوقت نطلب تسوية وضعية ملفات مجاهدي الجالية.

ثانيا، أود باسم جاليتنا أن أعبر لجميع أخواتنا وإخواننا في ولاية عين تموشنت عن أصدق مواساتنا وتعاطفنا ودعمنا لهم، وأغتنم الفرصة لأتوجه إلى جاليتنا طالبا منها مزيدا من التضامن مع سكان هذه الولاية، وهذا سواء عن طريق حركتنا الجموعية أو عن طريق تمثيلياتنا القنصلية.

أما فيما يخص مشروع البرنامج بصفة عامة، فإن الوثيقة التي قدمت لنا، والتي هي بين أيدينا، تحدد السياسة العامة لعمل الحكومة وتشير بوضوح إلى الفلسفة التي تنوي الحكومة تطويرها قصد الإقلاع الفعلي للبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

فقد تطرق مشروع هذا البرنامج إلى كل الجوانب، ويبدو أنه رسم الحلول، ويأتي هذا بعد المجهودات التي بذلت والتطهير الذي انتهج خلال الفترات والحقب السابقة، الأمر الذي هيأ الظروف وجعل مثل هذه الآفاق ممكنة.

إن الصرامة، حتى لا نقول القسوة والتشفيش اللذين عشناهما حتى الآن، والتحسين الحقيقي والملحوظ للوضع الأمني، والمشاركة الواسعة لكل الشعب الجزائري في مجهود الوثام المدني واستعادة الأمن، والتحسين في عائداتنا وميزاننا التجاري، لهي مؤشرات تنبئ بمستقبل مستقر وواهر، إذا ما شرع الجميع في العمل الجاد وبذل الجهود المناسبة. لكن هذا لا يمنعنا من القول إن هذا لن يتأتى ويتم في انسجام إذا لم تتحقق العدالة الاجتماعية ويشعر في ظلها كل مواطن بأن مجهوداته المبذولة ستجازى مقابل. هذه هي في نهاية المطاف التطلعات الكبرى، وإلا ما قيمة الثروات وثمارها إن لم تتوزع بعدل وإنصاف؟.

أما الباب الثالث المتعلق بجلب الاستثمار الدولي...

الرئيس: شكرا للسيد عبد اللطيف بن وارد، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى زروال.

السيد مصطفى زروال: شكرا.

بسم الله،

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية، السلام عليكم.

فيما يتعلق بالجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وأنا واحد من خدامها، أبدأ أولا بالثناء على ما جاء به زملائي النواب بصفة عامة في هذا المجال، وزملائي نواب الجالية بصفة خاصة.

أما فيما يخص مشروع البرنامج، فإني أحيي الأهمية التي توليها الحكومة للجالية، لكن أتمنى أن تجسد هذه الأهمية في تفكير عميق يبادر به مع كل الأطراف المهمة بقضية الجالية أو المعنية بها قصد الخروج بسياسة شاملة وحقيقية تجاهها تتعالى عن كل الاتجاهات والتلاعبات السياسية والحزبية، لأن الأمر يتعلق بمصلحة جاليتنا خاصة، وبمصلحة وطننا بصفة عامة، كما جاء به مشروع البرنامج في الصفحة (54) بخصوص إصلاح المنظومة المصرفية والمالية.

فلا ننسى أن هذه الجالية قد أصبح عددها يعادل عدد سكان أربع ولايات هامة من البلاد، وكلها تكن محبة أكيدة لوطنها.

وقبل التطرق الى مشروع البرنامج بصفة عامة، أريد الإشارة إلى مسألتين:

من المواطنين ليس بالشعارات، بل بالبناء الفعلي للمدينة، لأن الديمقراطية التي طالما تغني بها، والتي هي في كثير من الأحيان محل تشبيه بالليبرالية في سياق النظام الاقتصادي العالمي الجديد المهيمن، ليست كذلك. فالديمقراطية تعني قبل كل شيء الاهتمام بالمواطن بقطع النظر عن قناعاته ومعتقداته، وهي قبل كل شيء ديمقراطية محلية في معناها الضيق للكلمة، وفي المكان بالذات أين يصطدم المواطن بواقعه اليومي، لأن غياب مشاركته وتحمله المسؤولية تنجر عنه كل التفككات الحاصلة في المجتمع. فبقدر مساهمته ومشاركته في المشاريع والقرارات المتخذة يكون النجاح أو عدمه في بلوغ الأهداف المقصودة.

وفي الأخير، تعد الديمقراطية وثقافتها في نفس الوقت الاحترام الكلي للمؤسسات ودور كل واحدة منها، خاصة المؤسسات المنتخبة والتي عن طريقها تتجسد الرقابة الشعبية. فبهذه الجهود يمكننا التطلع إلى اكتساب ثقافة الديمقراطية ومن ثم ثقافة الدولة. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد مصطفى زروال وأحيل الكلمة إلى السيد علي سليمان، بل إلى السيد أحمد زقري.

السيد أحمد زقري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي النواب، السيدات والسادة رجال الإعلام، سلام الله عليكم جميعا.

بعد اطلاعنا على مشروع برنامج الحكومة الذي قيل عنه إنه خال من الأرقام، وإذا كان كذلك فهو - والحمد لله - غير خال من الصراحة التي نتفاءل بها بالنجاح التام، إن شاء الله، لمشروع هذا البرنامج الذي أتى في وقت كل شيء فيه جديد، فالوئام الوطني جديد والعام جديد وعيد مبارك جديد، حتى أن كلا من يومي العيد المبارك والوئام

إن عودة السلم والأمن والإستقرار ستترك قطعاً المكان للتعبير عن المشاكل والانشغالات التي يعيشها المواطن والمتمثلة في حاجاته الاقتصادية والاجتماعية.

لقد سمعنا بعض الأقوال الموجهة إلى الحكومة، والتي تؤكد بأنها تنوي انتهاج سياسة الليبرالية المفرطة. فأنا أقول إنني قرأت أنها ستترك حقا المجال لمؤسسات السوق كي تلعب دورها كاملا، فتلك هي قاعدة اقتصاد السوق. وعدم التدخل المباشر هذا، سيسمح لها ويمكنها من أن تتفرغ لدور يتمثل في الحماية والتنظيم والضبط ورسم الاستراتيجية. زيادة على أنها تنوي إبرام عقد اجتماعي جديد مع المجتمع في ظل التباين والتنوع. نرجو أن هذا هو ما تنوي الحكومة القيام به وليس الليبرالية المفرطة التي تتهم بها. فعلا، إذا تحررت الدولة من التسيير المباشر للاقتصاد، عليها أن تعزز دورها المنظم للعلاقات الاجتماعية، حيث يرمي الجانب الأساسي منه إلى تنظيم أكثر للتضامن الوطني خاصة تجاه الفئات الأكثر حرمانا، لأن هذا ما سيجعل بلادنا قادرة أو غير قادرة على رفع التحدي.

إن الماضي القريب والمؤلم، الذي عاشته بلادنا، يجب ألا يدخل في طي النسيان. وفي هذا السياق يجب أن نقوم بعمل إحياء الذاكرة الذي يطلبه منا الواجب تجاه الأجيال الصاعدة لنستخلص منه الدروس والعبر التي تمكننا من أن نغير سلوكياتنا وتصرفاتنا التي يجب أن تؤسس وتمتد إلى احترام دولة القانون، حيث يشعر فيها المواطن بأنه معزز ومحترم وأن هناك فعلا عدالة اجتماعية. وبذلك فقط يمكننا أن نتطلع إلى مشاركة كل واحد منا وأن نطلب من كل واحد أن يلعب دوره ويتحمل مسؤولياته. فعندئذ تترسخ الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتتجذر هيبة الدولة وتقبل ويدافع عنها، لأن هيبة الدولة في النهاية هي التعبير عن أمة مزدهرة، أمة يذود عنها كل فرد منا ويحميها تحقيقا لعزة ورفعة تكونان في مستوى تطلعات هذا الشعب وآماله وحبه لبلده العزيز.

ومن أجل إنجاح هذه الديناميكية يجب إشراك أكبر عدد

ولدي أمثلة على ذلك، حيث أن سعر تذكرة الشخص الواحد من باريس إلى تمارست يقدر بمبلغ 3600 فرنك فرنسي، أما من جربة (تونس) فبمبلغ 1750 فرنكا فرنسيا، ومن المغرب بمبلغ 1300 فرنك فرنسي، ومن إيقدز (نيجيريا) بمبلغ 2400 فرنك فرنسي، ومن بوركينا فاسو بمبلغ 2500 فرنك فرنسي، فنتساءل يا ترى من هي الأبعد بوركينا فاسو أم تمارست؟! أجيونوني من فضلكم، فبهذه السياسة أنتم تطردون السواح من بلادنا.

إذن لا بد، أيها الاخوة، من دراسة معمقة في هذا الميدان، لأن الأجانب أصبحوا يفضلون، سيدي وزير السياحة، التنقل من إيقدز، لأن ذلك لا يكلفهم كثيرا، ونفس الشيء بالنسبة إلى النيجر وتونس حيث الأسعار منخفضة. فإذا أردتم إفلاس الخطوط الجوية الجزائرية فاستمروا بالتخطيط على هذا النحو حتى لا يبقى أحد يصعد الطائرات. إذن، يجب إجراء دراسة واضحة بهذا الشأن.

أما بالنسبة إلى قطاع الصحة، فلدينا بعض الملاحظات نوجهها في هذا المجال، والتي سبق لنا أن وجهناها إلى الوزير السابق، الذي هو مشكور على الجهود التي بذلها.

فنحن في الجنوب الكبير، وخاصة بولاية إليزي، لا نملك أي طبيب أخصائي في جراحة الزائدة الدودية، فلقد توفي شخص مريض بالزائدة الدودية قبل أن يصل إلى المستشفى، لأنه أتى من ولاية جانت.

ما ذنبنا إذن؟ فنحن لا نملك جامعات كتلك التي درس فيها هؤلاء الأطباء، لكن أذكر هؤلاء أن الدولة هي التي تكفلت بتعليمهم ولم يدرسوا بوسائلهم الخاصة.

فمن واجبهم إذن النزول إلى الصحراء (تصفيق). واني أرى كما يقول المثل: "العربي أو الترفي كلكم في قرع المزود". فالكل يريد أن يكون بجانب البحر، فلم لا تخففوا من الضغط الموجود هنا؟ إن الصحراء واسعة،

المدني صادفا يوم الجمعة، وهذا إن شاء الله، فال خير.

يجب أن تكون ثقافتنا السياسية مبنية على الوحدة وعلى الوتام الوطني، وعلى نبذ سياسة "فرق تسد"، لأن الجزائر في أشد الحاجة إلى الأخوة والتضامن... قلت هذا يوم جديد لهذه الألفية المصادف ليوم الجمعة، حيث جمع الله فيه خيرا للعباد والبلاد، فلنتعاون جميعا لما فيه الخير لبني آدم وبناء حواء.

سيدي رئيس الحكومة، لا بد أن ألفت انتباهكم الى القطاع السياحي، إذ لا بد على الحكومة من رسم سياسة رشيدة ومحكمة من أجل ترقية السياحة الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك بانجاز مرافق الاستقبال عبر كامل التراب الوطني، حيث توجد المناظر الخلابة والمصنفة دوليا ووطنيا، ورفع القيود الإدارية البيروقراطية التي تؤثر سلبا على السياحة، انطلاقا من كون السياحة حرة، والحرية لا تقبل القيود.

سيدي الرئيس، لا بد كذلك من مساعدة الوكالات السياحية الخاصة والعامة، فمنذ اندلاع حرب الخليج سنة 1990، أي منذ ثماني (08) سنوات خلت، لا أحد من رجال السياحة أو الوكالات السياحية قدم عملا.

فحتى الحكومات السابقة لم تقدم أية مساعدة لهذا القطاع رغم شكاوينا المتكررة، ولم نجد بالمقابل إلا فرض الضرائب والضرائب فقط، إدفع الضرائب وانصرف! ألا فليعلم هؤلاء أن برنامجنا و عملنا الذي نقدمه هو مجرد كلام فقط؟ فالدولة لا تخسر شيئا، لأننا بهذا الكلام نجلب العملة... (ضحك)... فلا بد إذن، سيدي الرئيس، من مساعدة هذا القطاع.

ثم إنه لا بد على السيد رئيس الحكومة أن ينسق عمله مع السيد وزير النقل. وهنا ألفت انتباه السيد وزير النقل إلى موضوع يخص شركة الخطوط الجوية الجزائرية، فلست أدري كيف تباع هذه الشركة التذاكر؟ هل أعدت دراسة لذلك أم ليست هناك أية دراسة؟.

أما عن قطاع العمل، سيدي الوزير، فالحكاية طويلة، فمند الاستقلال إلى يومنا هذا ونحن نطالب بمناصب للشغل. ففي مؤسسة "سوناطراك" بمنطقتنا لا يتعدى عدد العمال 10 أشخاص، فما هي يا ترى هذه السياسة؟ نرجو التوضيح هنا. فهذه الولايات هي أغنى الولايات وذات كثافة سكانية قليلة، فولاية إليزي مثلا يوجد بها أقل عدد من السكان، حيث لا يتعدى عدد سكانها 30 ألف نسمة .

أم توجد خطة تستلزم وجود البطالين هنا وهناك! أرجو، أيها الإخوة، إعادة النظر في السياسة المنتهجة. ولعلمكم تذكرون أيام الاستعمار الفرنسي، الذي كان يحاول تشغيلنا بالقوة، لكننا كنا نرفض اعتقادنا منا أنه من يعمل عند الفرنسي يعد كافرا. لكن يبدو أن الآلية انعكست اليوم، فأصبحنا نبيكي ونطالب بمناصب العمل ولا يريدون تشغيلنا، فيجب ألا تعمل.

أعود إلى قطاع الصحة، لأنني نسيت شيئا بخصوص وزير الصحة، ولا بأس إن كان غير موجود معنا اليوم، ويتعلق بمدينة "غدامس". وهنا لا تغطي الشمس بالغربال، فنحن نتباهى بأننا نملك كذا وكذا، في حين أن المريض بالزائدة الدودية ينقل إلى "غدامس". علما أن الحدود مغلقة، كما أن "غدامس" بعيدة على طرابلس بعد إليزي على العاصمة، فما هذه السياسة التي ننتهجها؟ فاليزي بعيدة عن العاصمة بمسافة 2000 كلم. و"غدامس" أيضا بعيدة عن طرابلس بمسافة 2000 كلم، ومجهزة بكل الوسائل، وعندما ننقل المريض إليهم، فكأننا أخذنا إليهم شيئا عجيبا أو أن الله ابتلانا، علما أن أطباءنا هم من يعالجون المرضى هناك، فكيف الطبيب الذي يعمل عند...

الرئيس: إذن، ستقاس مدة التدخل بمسافة الرقعة الجغرافية. طيب، لا بأس...

السيد أحمد زفري: (بواصل) شكرا سيدي الرئيس، أظن أن المسافة بيننا واسعة اتساع الجنوب.

فأنا لم أسكن هنا إلا مدة 10 أيام وأشعر أن رأسي سينفجر. فالضغط هنا كثير بسبب التلوث من جهة، والدخان من جهة أخرى. انزلوا إلى الجنوب ومرحبا بكم، فكيف تطالبون بالعمل ولا تريدون العيش عندنا؟! إعملوا وأقيموا عندنا، فالصحراء واسعة، ولقد وعد وزير السكن، بأنه سيوفر كل شيء.

أما فيما يخص الفلاحة والتجهيز، سيدي الرئيس، والله عندنا بالصحراء وخاصة بمنطقة أزفر، التي يمكن أن تصبح سدودا، ويكفيها منقطة واحدة من الحجر، فالماء يضيع بكثرة ولا أحد يفكر بإنجاز السدود، والشعاب موجودة عندنا، سيدي الرئيس، وتفوق "الأمازون" حجما وإن اعتني بها ستكون صالحة لغرس أشجار الطلح وأشجار أخرى. ولو أسندت هذه المهمة إلى وكالة تشغيل الشباب لاستطاعوا القيام بإنجاز السدود، وأكد سيدي الرئيس، إلى وكالة تشغيل الشباب فقط.

بالنسبة إلى قطاع البريد والمواصلات، أتساءل: كيف يمكن للسياحة أن تنجح ونحن اليوم لا يمكننا الاتصال بجانت؟ فحتى في حالة الضرورة القصوى، لا يمكنك الاتصال بها، ولا يمكن حتى إرسال "فاكس" لهذه المنطقة، فكيف سنتعامل مع السواح إذا لم نستطع الاتصال بهم؟ فمن البديهي أنهم سيفضلون التعامل مع آخرين...

سيدي وزير البريد والمواصلات، نطالب بتوسيع الشبكة الهاتفية (GMC) أو (GSM) - لقد فهم السيد الوزير ما أعنيه فهو صاحب خبرة- لأن أمرا كهذا يساعد أيضا من حيث الجانب الوقائي إذ يستطيع كل واحد الإبلاغ. فنطالب بوضع مراكز في كل من "تينا لكم" و "أدرار تيكليت" و"تارات" و "برج الحواس"، ويمكن الاتصال عن طريق هذه الشبكة لوجود قمم يبلغ علوها 2000م، فعلى الأقل يمكن الشخص الذي لا يعجبه شيئا ما المهاتفة، فمن جانت لا يمكنك الاتصال.

هذا فيما يخص وزارة البريد والمواصلات.

ثالثا: عدم الاهتمام بالبحث العلمي الذي لا يحظى بالميزانية التي يستحقها كباقي الدول المتقدمة، وكأن الجزائر لا يراد أن تكون لها نخب مؤهلة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

رابعا: عدم نزاهة الإدارة وتعمق الهوة بين المواطن والسلطة.

خامسا: الاعتماد الكلي على مداخيل النفط.

التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية في بلادنا مازالت لم تعرف أي تطور. فلا بد على الحكومة الحالية، والتي نحسن فيها الظن، أن تأخذ بعين الاعتبار تطوير وتحسين ما بقي من مؤسسات اقتصادية في مجال الانتاج والمردودية بتطبيق المعايير العلمية المنهجية منها والتخطيط.

وأن تجد حلا عاجلا للاعتناء بالفرد الكفاء وتبادر بتشجيعه وتحسينه وإعطائه الفرصة في تسيير المؤسسات، وكذا إيجاد تسهيلات من أجل ترغيب الأدمغة الجزائرية المهاجرة في العودة إلى الوطن واستغلال خبرتهم وقدراتهم العلمية.

القطاع الفلاحي:

لابد من ترشيد العقار الفلاحي والرجوع إلى الفلاحين الحقيقيين، وإعادة النظر في البنوك المختصة بهذا القطاع والتي لم تؤد دورها في خدمة الفلاحين أو المستثمرين ومساعدتهم، بحيث أصبحت مكانا للرشوة و"الطرابندو" والمحسوبية.

من الأفضل، أيها الإخوة، إعادة النظر في السياسة المنتهجة حاليا، لأنها لا تدر علينا نفعاً ولن تنفعنا بشيء والسلام عليكم.

الرئيس: عندما غيرت الحروف بين GMC و GSM، ففي الحقيقة الجنوب بحاجة إلى كل منهما. شكرا للسيد أحمد زقري، وأحيل الكلمة إلى السيد خليفة بن علي.

السيد خليفة بن علي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة رجال الاعلام،

زملائي، زميلاتي النواب،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

إن مشروع برنامج الحكومة المعروض علينا للمناقشة والإثراء، ومن خلال تصفحنا له، نلتمس فيه نوعا من الصراحة ونقرأ فيه وصفا للأشياء كما يجب وصفها، فنرجو ألا يكون كسابقيه وأن يعرف تطبيقا ميدانيا فعلا، لأن الشعب الجزائري قد سئم وملّ عروض البرامج الواحد تلو الآخر، على اختلاف أشكالها ومضمونها وخلفياتها، دون أن ينعم بشروات بلاده التي حباه الله إياها، ودون أن يعرف إدارة تلبى احتياجاته وعدالة تضمن له استقراره.

فمن الأسباب التي أوصلتنا إلى هذه الأزمة الخانقة، نذكر على وجه الخصوص:

أولا: سوء التسيير للمؤسسات الاقتصادية وتوجيهها دون أية خطة علمية.

ثانيا: عدم الاهتمام بالعنصر البشري وتهميش الفرد الكفاء.

كأدوار وغيرها بما يجعل الوطن يتخلص نهائيا من التبعية الغذائية.

السدود ووادي الشلف:

أثني على ما سبقني به إخواني عن الشلف. ولأن الموضوع ذو أهمية، أؤكد أن مياه السدود الموجودة بولاية الشلف وكذا وادها الكبير تشكو هي الأخرى عدم استغلالها استغلالا رشيدا. كذلك المساحات الشاسعة الموجودة بهذه الولاية، والتي كانت تعتبر من أخصب الأراضي الفلاحية في بلادنا، انقطع عطاؤها بفعل المياه التي تغمرها في فصل الشتاء من وادي الشلف الذي انحرف عن مساره في السنوات الأخيرة وخاصة منذ زلزال أكتوبر 1980. فوادي الشلف يتطلب العناية وإعادة توجيه مساره واستغلال مياهه.

أما فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة، فأين هي خصوبة هذا السهل العظيم الذي كان ذي إنتاج وفير في الماضي من حمضيات وحبوب ومادة القطن؟

إن الإجابة تتمثل في تغليب السياسات العرجاء وإهمال الخطة الاقتصادية. وإلا كيف نفسر الموقع الفوضوي وغير الاستراتيجي لمصنع الإسمنت بالشلف، الواقع بمنطقة وادي إسلي، في قلب بساتين أشجار الحمضيات بمختلف أنواعها، حيث تغطيها سحب من الغبار السام دون أن نذكر ما أنجر عنه من أمراض الربو لسكان المناطق المجاورة؟ لذا، أفتتح استخدام مصفاة ذات فعالية كبيرة ومتابعة هذه القضية متابعة جدية من قبل مسؤولي هذا المصنع.

سد قوقار بوادي أرهيو:

لقد تم إنجازها منذ سنوات ولم يستغل لحد الساعة بسبب مشاكل وهمية لا تستحق الذكر، وهذا راجع إلى سوء التسيير وإلى عدم الاهتمام بإطاراته الذين يتخبطون في عدة مشاكل. فيجب التقليل من العوائق، ولا يتأتى هذا إلا باستصلاح المساحات المسقية وتنظيف قنوات الري من الأتربة وخاصة في مناطق رينية ومنتهى وادي الشلف.

وهنا، أذكر على سبيل المثال بعض المستثمرين في هذا القطاع بولايتي الشلف وجليزان، والذين تقدموا بملفات دقيقة ومدروسة من أجل الحصول على القروض، فقبلوا بالرفض، في حين أن ملفات أخرى أقل وزنا وأحيانا لا علاقة لها بالقطاع الفلاحي حظيت بالموافقة دون أية عرقلة، لأن طرق الالتواء لا يعرفها إلا أصحابها.

سيدي الرئيس،

ذكر مشروع برنامجكم أن الجزائر تعاني نقصا في المساحات الزراعية الصالحة للاستغلال وندرة الموارد المائية. هذا صحيح بالنسبة إلى الشمال والأسباب معروفة، لكن غير صحيح بالنسبة إلى الجنوب.

إن الدراسات العلمية والتقنية تؤكد أن أرض الجزائر قادرة على استيعاب مائة مليون نسمة من حيث المساحة والتغذية، بحكم الثروات المتعددة والمتنوعة التي تمتاز بها بلادنا. فالموارد المائية والمساحات الشاسعة موجودة بكثرة وخاصة في صحرائنا الواسعة، لكن للأسف الشديد لم تستغل هذه الإمكانيات بصفة عقلانية وعلمية، وهذا راجع إلى الإهمال واللامبالاة.

فماذا نقول عن العديد من الآبار التي أنجزت في سنوات الثمانينات بين ولايتي بسكرة والأغواط من أجل تثبيت الرجل، ثم ترك ماؤها يفيض على وجه الأرض بدون استغلال ودون هدف؟

أعتقد، سيدي الرئيس، أن تجربة مزرعة قاسي الطويل الموجودة بولاية ورقلة لخير دليل على ما أقول. فلو استعملنا التقنيات اللازمة في توسيع مساحة الأراضي المسقية وتطبيق القواعد المعروفة اقتصاديا في هذا المجال، مع متابعة ميدانية جادة، لوصلنا إلى الهدف المنشود ولتضاعف الانتاج وانخفض السعر وتحقق الهدف، ثم نعم هذه التجربة على نواحي أخرى من الوطن

- قلة النظافة، مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة في مكان الاستشفاء. فالمستشفيات لا تلعب الدور المنوط بها كمراكز الفحص والتحليل الطبية، بل أصبحت مراقد للنوم، يزورها الأطباء المحرومون من الأدوات والوسائل التي تساعدهم في فحوصهم، مثل مستشفى الصبحة الذي يعاني ندرة الأطباء الأخصائيين، وهو في نفس الوقت يلعب دور المستشفى المركزي في ولاية الشلف. وعليه، يجب وضع برنامج فعال لإصلاح القطاع.

الرئيس: شكرا للسيد خليفة بن علي، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى نواصري.

السيد عيسى نواصري: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لمن الصعوبة بمكان أن نناقش مشروع برنامج حكومي يعرض على مجلسنا ولا يتضمن مرجعيات رقمية ولا يحدد أهدافا ولا يقترح آجالا ولا آليات لتنفيذه، ناهيك عن غياب شبه كلي للأدوات التي يفرضها الواقع المعيش، والمتسم بالتدهور الرهيب واتساع دوائر الفقر والتهميش والاقصاء، وكذا خطر البطالة المتفاقم سنة بعد أخرى، وضعف أداء المرافق العمومية وغيرها من المظاهر والسلوكات الاجتماعية التي أضرت بالتوازنات الاجتماعية وبالمجتمع كله. لكن واجب المساهمة الإيجابية في إثراء النقاش، بهدف تجاوز المرحلة الصعبة التي تواجه مجتمعنا، يفرض علينا أن نطرح عددا من التساؤلات المخيفة والمهددة للوضعين الاجتماعي والاقتصادي، خاصة وأن مشروع البرنامج أو مخطط العمل - مثلما ذكر في الوثيقة - يطرح تساؤلات عديدة أرى من واجبي معرفة الأجوبة عنها.

كما تعاني بلديتا الشلف وغيليزان من الديون المترتبة عليها. ولذلك نجدد طلبنا لتذكير الحكومة بمسح هذه الديون، لأن هذه الحالة المزرية تكبح تنمية هذه البلديات خاصة في ميدان الاستثمار ذي الطابع الاجتماعي والاقتصادي.

أما بالنسبة إلى قطاع الطاقة والمناجم، فأقول إن الصحراء تتوفر على ثروات باطنية معتبرة في ميداني المحروقات والثروات المنجمية. ولكن ملاحظناه هو ضعف برامج الاستغلال والاعتماد على شراكة غير راشدة، كما أن المراقبة غير جدية ويتجلى لنا هذا من تصرفات الأجانب في حقولنا، فليس لهؤلاء الشركاء برنامج مسطر من قبل المؤسسة الوطنية للمحروقات، بحيث يعملون كيفما يشاؤون دون أية مراقبة وكأن ثقتنا فيهم عمياء. وهمنا الوحيد هو أن يصل البترول إلى المناطق الساحلية. فلا تهمننا كيفية إختيار مناطق التنقيب على البترول ولا كيفية استخراجة ونوعية الطرق المستعملة، والتي نراها في معظم الأحيان وحشية.

فجل الشعب الجزائري وحتى بعض المسؤولين لا يعرفون شيئا عن واقع بقرتهم الحلوب، فلا نحن نستغل ثرواتنا أحسن استغلال ولا نحن وضعنا خطة تنموية ثابتة وبأولويات محددة، حتى لا نبقي معتمدين على البترول كمصدر وحيد لحياتنا، ومقيدين بحجم الديون، التي ستظل عائقا أمام أية محاولة للنهوض بالاقتصاد.

لذا، أقترح على معالي وزير الطاقة إعداد برنامج خاص يعيد النظر في كيفية تسيير شركة "سوناطراك" والتقليل من التبذير وانتقاء كل ما هو في صالحهم وفي صالح الاقتصاد الوطني لمواكبة الشركات العالمية حقيقة وميدانا، لا على الأوراق فقط.

أما بخصوص قطاع الصحة والسكن، فإن المستوى الضعيف التي آلت إليه المنظومة الصحية يرجع إلى عدة أسباب منها.
- عدم صيانة الأجهزة المستوردة بالعملة الصعبة والحفاظ عليها.

الإصلاحات الاقتصادية، فإنه لا يخفى عليكم أيضا الانعكاسات السلبية والمخيفة التي انجرت عن هذه الإصلاحات في السنوات الماضية من تسريح واسع وخطير للعمال وغلق للمؤسسات كان له الأثر السلبي في زيادة تدهور الوضعين الاجتماعي والاقتصادي في عالم الشغل بصفة خاصة.

سيدي الرئيس، أ طرح سؤالا وأتمنى أن تجيبونني بكل صراحة:

أليس بإمكان الجزائر، بما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة ومواد أولية ومنشآت قاعدية، أن تقتحم العولمة بكل تفاصيلها المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية وفق قواعد تحافظ على الخصوصية الوطنية وتجعل للجزائر موقعا متميزا في التعامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية؟

وكما ذكرت سابقا، لا بد أن يقترن اقتصاد السوق بتوجه اجتماعي يحافظ على المستوى الاجتماعي للفئات ذات الدخل المحدود في قطاعات التربية والتعليم والصحة والسكن والعمل وغيرها.

وهذا ما يجرنني إلى القول إن أكبر مكسب تفتخر به الجزائر في المجال الاجتماعي هو الضمان الاجتماعي الذي ظل خلال هذه السنوات العجاف السند الوحيد للفئات الاجتماعية المحرومة. فحتى حقوق المتقاعدين الذين قدموا جهودا باتت مهددة بسبب العجز المالي الذي يعانيه الصندوق المعني وكذا صندوق البطالة. وهكذا اتضح لي من خلال تفحصي لمحتوى مشروع البرنامج أن هناك مخاوف كبيرة، لأن مشروع البرنامج لم يمنح الأولوية، بالرغم من الانعكاسات السلبية السابقة، للقضايا المرتبطة مباشرة بالحماية الاجتماعية والقدرة الشرائية والأجور ومناصب الشغل.

إن اقتصاد السوق، وإن أصبح أمرا واقعا، يقتضي وجود اقتصاد ووجود سوق، والسؤال المطروح هو:

هل وضعية الاقتصاد الحالي، بجميع الإصلاحات التي مر بها، قادرة على سد حاجيات السوق؟ لأن عدم توفر السلع والخدمات المنتجة وطنيا سيجعل من اقتصاد السوق شعارا فارغ المحتوى ولن يصبح له إلا معنى واحدا، هو انفتاح السوق الاستهلاكية الجزائرية على المنتجات المستوردة.

ونظرية اقتصاد السوق هذه، هي في حقيقة الأمر ذات طابع نقدي بحث لا يخدم الاقتصاد الوطني على الإطلاق.

إن تجسيد نمط اقتصاد السوق ينبغي أن يخدم الاقتصاد الوطني والمصلحة العليا للبلاد قبل كل شيء، مما يجرنني إلى الحديث عن الخصوصية التي نجد مشروع البرنامج قد اعتمدها في جل القطاعات دون تحديد القطاعات الاستراتيجية. والمشكل لا يكمن في مصطلح الخصوصية أو في الخصوصية ذاتها، وإنما يكمن أساسا من حيث الجوهر في نمط الخصوصية والأهداف المرجوة منها.

وأعتقد جازما أن الخصوصية المبنية على أساس توجه إيديولوجي لن تنجح لا اقتصاديا ولا اجتماعيا، بل ستزيد في تأزم الوضعين الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه، فالسؤال الذي أ طرحه هو: فيم ستصرف الحكومة أموال الخصوصية؟

وهل تهدف الخصوصية المراد تطبيقها إلى سد العجز في سوء التسيير وتبرئة المتسببين في إفلاس الاقتصاد الوطني، أم ستوجه هذه الأموال إلى خدمة إعادة هيكلة القطاع العمومي؟

وما هو النمط الذي ستعتمده الحكومة في الخصوصية؟ لأنه، كما تعلمون سيادة الرئيس، إذا كان لا بد من

وهنا أريد أن أوضح مصطلحات جادة وردت في باب "الحوار الاجتماعي" (الصفحة 15) فقد تؤدي هذه المصطلحات إلى غموض وتحريف مفهوم الحوار الاجتماعي، حيث وردت في الفقرة الثانية " إقامة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع على اختلاف شرائحه" وهذا تخوف خطير قد يؤدي إلى تمييع المسؤوليات وعدم تحديدها.

إن القاعدة القانونية والدولية تعرف العقد الاجتماعي بأنه عقد يقوم بين أطراف ثلاثة وهي الحكومة والشركاء الاجتماعيين والشركاء الاقتصاديين، أما الدولة فهي بمثابة الحامي الفعلي وصائن القانون والمنظم لإرادة الأطراف.

وما يلفت الانتباه بشكل مخيف وخطير هو إصدار حكم مسبق على الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بالرغم من المواقف المبدئية والوطنية والوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي عبروا عنه بكل قوة أثناء الأزمة التي كادت أن تعصف بالبلاد لولا موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

سيدي الرئيس، صحيح أن مشروع برنامجكم جميل ومطبوع في ورق جميل، لكن ماذا أقول للأمم التي لم تجد ما تشتري به الحليب لأطفالها؟

وماذا أقول للعامل المسرح الذي لم يجد ما يشتري به الخبز لأطفاله؟ وماذا أقول لرب العائلة الذي حار من أين له أن يشتري الدواء لأطفاله؟ وماذا أقول للعائلات التي أوقفت أبناءها عن التعليم والدراسة؟.

إن هؤلاء ليست لهم إلا صرخة واحدة في وجه الظلم، الذي جعل البعض في بلادنا يأكلون حتى التخممة والآخر يقتات من فضلات المجتمع. هناك سؤال أطرحه أمام الرأي العام ومن خلال الصحافة الوطنية، ويتمثل في معرفة نية الحكومة في التعامل مع أثرياء الحرب الذين، خلال سنوات الإرهاب الدامية، سرقوا ونهبوا مبالغ مالية هائلة،

بالإضافة إلى التخوفات التي تولدت عندي، نلاحظ أن البلاد ستدخل حلقة دائرية ثانية سيدخل الاقتصاد الوطني في منطلق لا مفر منه، والذي ستترتب عليه انخفاضات واختلالات هيكلية في التسيير وستزداد رقعة الفقر اتساعا. فالتهديدات التي تتعرض لها المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية قد تشكل انزلاقا خطيرا يؤدي حتما إلى ضرب التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية، لأن الضرر الذي مس الجانبين الاجتماعي والمعنوي للفئات الشعبية المحرومة، هي تخوفات موضوعية ستنعكس دون شك على عمالنا وشبابنا ومتقاعدينا، دون أن ننسى ما كان يسمى سابقا بالطبقة الوسطى التي ساهمت إلى حد كبير في المحافظة على التوازنات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

السيد الرئيس، ألم تكف العشرية السوداء وعشرية الإرهاب والدم وما قدمته الفئات الشعبية المحرومة، وفي مقدمتهم العمال، من تضحيات يعرف الكل قساوتها؟ ألم يحن الوقت لهؤلاء البؤساء والمحرومين أن نقول لهم إنه بعد العسر قد جاء اليسر وأن لحظة الخروج من النفق المظلم قد حانت؟

ألم يحن الوقت، يا سيدي الرئيس، أن تعلن الحكومة، بكل صراحة الضرب بقوة كل المحتالين وجماعة "المافيا" المالية والاقتصادية والمتهربين من دفع الضرائب من أصحاب الحاويات ومصاصي دماء المواطنين؟ ألم يحن الوقت لتوقيف هذا النزيف الذي كان دائما على حساب المواطنين والخزينة العمومية؟

كما نجد مشروع البرنامج في جانبه المتعلق بالحوار الاجتماعي يدعو إلى وجوب إبرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع على اختلاف شرائحه. وهنا أود أن أبدي بعض الملاحظات حول هذا الموضوع:

إن إبرام عقد اجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين ينبغي أن يركز أساسا ومن حيث الجوهر على مبادئ اقتصادية واجتماعية تلتزم بها الأطراف التي لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع.

به فخامة رئيس الجمهورية، والذي هو المصدر والمرجع الأساسي لمشروع برنامجكم هذا، وألوية أولوياته مواصلة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكل هدفا نبيلًا، وستكون فاتحة عهد جديد تنعم فيه الجزائر كريمة معززة بالرخاء والاطمئنان.

فقانون الوثام المدني الذي استفتي فيه الشعب، وكذلك إجراءات التهدئة والعمو الشامل التي أصدرها فخامة رئيس الجمهورية في حق التنظيم المسمى "الجيش الاسلامي للانقاذ"، ستضع بدون شك معالم جديدة للجزائر، حيث يتعايش كافة أبنائها وبناتها في كنف المحبة والوثام. أعتقد جازمًا، وأنا أتحدث من على هذا المنبر المحترم أمام الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، أننا إذا أردنا إرساء أسس الوثام، فإنني أحبب أن يتواصل المسعى حتى يتحقق الوثام وتتحقق الألفة الشاملة بين أبناء الوطن الواحد.

وأقول من الأحسن أن يعزز هذا الوثام بقرارات أو مراسيم كان قد نادى بها الكثير من الزملاء في هذه القاعة بالذات، طالبين إياها من الحكومتين السابقتين، وما زالوا يتمنون تحقيقها وتبليتها، وهذه الإجراءات نريدها أن تكون لصالح الكثيرين ممن برأتهم العدالة بعد أن اتهموا بالانتماء إلى الحزب المحل، وهذا بإعادة إدماجهم في مناصب عملهم، وهم موجودون في أغلب ولايات الوطن إن لم نقل كلها.

ثانياً: قطاع التربية الوطنية.

إن الأهداف النبيلة لعملية الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية الواردة في مشروع برنامج الحكومة، لا تتحقق ولا تعطي نتائجها المرجوة، إلا إذا سعت الحكومة جاهدة إلى تحسين أوضاع هيئة التدريس من معلمين وأساتذة ومستخدمين، وهذا بترتيبهم في المكانة اللائقة بهم في المجتمع وإعطائهم ما يستحقونه لتحسين وضعهم المادي والمعنوي والاجتماعي، لأنهم يعتبرون العنصر الأول في

يعرف الجميع أنها بدأت تستثمر في مشاريع اقتصادية وخدمائية.

ماذا ستفعل الحكومة في هذا الشأن لتعيد الأمل لأولئك الذين فقدوا مناصب شغلهم نتيجة الإرهاب الأعمى الذي حطم المؤسسات الاقتصادية وجوع المجتمع وشرذم العائلات وألحق أضراراً فادحة بالاقتصاد الوطني والبلاد؟ وأختم تدخلني بالسؤال الآتي:

هل ستتم إعادة إدماج أولئك الذين خربوا الاقتصاد وألحقوا به ضرراً كبيراً؟ وإذا كان الجواب بنعم، فما مصير أولئك الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة هذا التخريب والتهديم؟ وشكراً. (تصفيق).

الرئيس: شكراً السيد عيسى ناصري، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد عبد الحاكم.

السيد أحمد عبد الحاكم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب.

السيدات والسادة الحضور.

يسعدني في آخر يوم من أيام المناقشة الثرية لمشروع برنامج حكومتكم المحترمة، أن أثني على كل الملاحظات الإيجابية والصادقة التي تفضل بها زملائي النواب محاولين بذلك تكييف مشروع هذا البرنامج والوصول به إلى درجة الكمال، وهذا طبقاً لتوجهات فخامة السيد رئيس الجمهورية. ومن أجل ذلك سأتناول في تدخلني هذا أربع نقاط أراها جديرة بالطرح في هذه المناسبة.

أولاً: قضية الوثام المدني.

ما من شك أنه من الأهداف الأساسية للبرنامج الذي جاء

"المناعة" الواقعة في أقصى جنوب ولاية غرداية والتي تعتبر أبعد دائرة من مقر ولايتها في المستوى الوطني باستثناء دائرة عين صالح بولاية تمنراست. كما أنها تعتبر من أقدم الدوائر في مستوى الوطن، مع العلم أن الدوائر التي استحدثت بالتزامن معها، هي الآن مقرات لأكثر ولايات الوطن مثل وهران وقسنطينة وغيرها، والتي توجد بها اليوم إنجازات كبيرة وعرفت تطورا في شتى المجالات. فهذا أمر نحبه ونشجعه، ولكننا ندعو أن يعمم على الدوائر المحرومة مثل دائرة "المناعة" التي أصبحت تعرف بالدائرة المتنقلة، حيث كانت تابعة لولاية الواحات ثم أصبحت تابعة لولاية الأغواط، وهي حاليا تابعة لولاية غرداية.

وللعلم فإن هذه الدائرة هي أبعد الدوائر من مقر الولاية وأشدها فقرا وحرمانا، والسيد رئيس الحكومة يعرف ذلك جيدا. ومن لا يعرف دائرة "المناعة" التي هي وردة الواحات، كما عرفت في عهد الاستعمار، وتعتبر مدينة الورد بعد ولاية البلدية، وتعرف بمطارها شبه الدولي ومياها العذبة وتربتها الخصبة وثمارها الحلوة وفواكهها المبكرة خاصة برتقالها اللذيذ. إذن، فعلى الحكومة أن توليها ما تستحقه من عناية واهتمام، لأنها لا تستحق أن تبقى خارج دائرة التاريخ.

من هنا وباسمي الخاص وباسم سكانها ومنتخبها ومسؤوليها، أدعو أعضاء الحكومة وكل الحاضرين إلى زيارة هذه الدائرة المحرومة والمضيافة في نفس الوقت ليسمعوا من سكانها وليساندوهم في تطلعهم المشروع في عهد فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، وعن طريق مشروع البرنامج المعروف للمناقشة والتصويت عليه، وليسمعوا قولتهم المشهورة: نريد أن ترتقي دائرة "المناعة" إلى مقر ولاية، ولقد كلفت بأن أكرر عدة مرات عبارة: "المناعة ولاية".

رابعا: فيما يخص توجه الاستثمار.

سيدي الرئيس، إن الحكومة مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وإلى ضرورة

عملية التربية التي لن يستقيم لها حال إلا باحترام رجال التربية من قبل كافة الأولياء. ونحن، والحمد لله، نخبة أغليتنا آباء.

أما فيما يتعلق بالتلاميذ، الذين هم أعز ما نملك وأملنا فيهم كبير أن يكونوا خير خلف لخير سلف، وإذا كانت أمنيته صادقة بأن يصيروا فعلا إطارات ورجال المستقبل، وأن نكون منهم حقا كفاءات عالية قادرة على التسيير الناجع، فلا بد أن نغرس فيهم الإحساس والشعور والإشتياق الكبير وهم يتوجهون إلى مقاعد الدراسة، حيث يجدون الراحة والاطمئنان، ويشعروا بالأسى والاحباط وهم يغادرونها. ولا يتأتى ذلك إلا إذا جعلنا من المدرسة وسيلة للتغريب لا وسيلة للنفور، ولن يتحقق ذلك إلا إذا حولنا المدرسة إلى وسيلة لتحقيق الألفة والمحبة وإطار مريح وطريقة ناجعة لتحصيل الدروس المقدمة إليهم. فالمدرسة يجب أن تكون مثل الأسرة المثالية التي ينبغي أن تشبع نفوس التلاميذ بالقيم النبيلة التي تربيهم على حب الوطن، وتغرس فيهم الخصال الحميدة والصفات الحميمة كالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والقيام بالواجب والنهي عن المنكر والأمر بالمعروف، ونكران الذات والإيثار والعفو عند المقدرة، وطاعة الوالدين واحترام الغير والجار، وتجعلهم ينبذون الصفات الذميمة كالكذب والنفاق وشهادة الزور والتعدي على الغير.... الخ.

وهنا نتوقف لنسأل أنفسنا: هل مدرستنا الحالية، بما تملك من وسائل مادية وبشرية، قادرة على تحقيق الصفات المذكورة وغرسها في نفوس أطفالنا؟ إذا كان الجواب نعم، فأعتقد أنه لا حاجة لنا لإصلاح منظومتنا التربوية.

ثالثا: بالنسبة إلى التقسيم الإداري المرتقب، فعندما نتحدث عن ضرورة التنمية الشاملة والتوازن الجهوي وعن الإقلاع الاقتصادي والثقافي المنشودين وتحقيق العدالة الاجتماعية، لا يفوتني في هذه المناسبة المباركة أن أشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى دائرة

لمعالجة أوضاع مختلف القطاعات، إلا أن أهمية أي برنامج لا تكمن - حسب اعتقادنا - في محتواه بقدر ما تكمن في تجسيده على ميدان الواقع. ومما لا يخفى علينا أن مشروع هذا البرنامج الطموح يستلزم تسخير إمكانيات مالية هائلة، وهذا ما يدفعني إلى التساؤل عن إمكانيات تجسيده ميدانيا، أمام الأزمة المالية الحالية والمترجمة بضعف القدرات المالية لتمويل المشاريع التنموية الوطنية في مختلف البرامج، وهو ما يفسر حسب اعتقادنا غياب الأرقام في مشروع هذا البرنامج.

السيد رئيس الحكومة، إن هذا الوضع يفرض على الحكومة التفكير في وضع قواعد تسيير عقلائي وأكثر صرامة للأموال العمومية المرصودة سنويا، من خلال قوانين المالية وذلك بوضع سلم الأولويات واحترامه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحسين أداء الإدارة في المستوى المحلي بدءا من الولاية إلى الدائرة ثم البلدية ثم المديرية التنفيذية، كونها المكلفة بتجسيد البرامج على ميدان الواقع.

السيد الرئيس، إن الوضع الحالي للإدارة المحلية والتصرفات غير المسؤولة لبعض أعوانها في مختلف المستويات، يسيء إلى سمعة الدولة ومصداقيتها لدى المواطن في وقت نحن بحاجة إلى تكاتف الجهود لمعالجة الآثار المترتبة على الأزمة المتشعبة التي عصفت بالمجتمع في السنين الأخيرة. ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة ملزمة بوضع آليات تقييم المسؤولين في مختلف المستويات على أساس مقاييس موضوعية حتى نعطي للإدارة التأطير النوعي المطلوب والقابل لتجسيد ثقافة الدولة، والذي يهتم بمواصلة المهمة النبيلة للمرفق العمومي والاهتمام بالحاجة العمومية.

السيد الرئيس، إن الدخول المنطقي للجزائر في اقتصاد السوق، وتحول الدولة من دور الموجه والمسير إلى دور المنظم والحريص على تحقيق التوازنات الكبرى الشاملة، يفرض عليها الاهتمام بتوازنات المجموعات الإقليمية ومعالجة الاختلالات الموجودة بها للوصول إلى استظهار

الحرص كل الحرص على إحداث التوازن بين كافة أنحاء الوطن في مجال الاستثمار وطنيا أكان أم أجنبيا، إذ ليس من المعقول....

الرئيس: أشكر السيد أحمد عبد الحاكم، وأحيل الكلمة إلى السيد فراحي حسوني.

السيد فراحي حسوني: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة والسيدات النواب،

السادة والسيدات الصحافيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة، تجري مناقشة مشروع برنامج حكومتكم والجزائر تدخل عهدا جديدا بفضل نجاح المساعي القيمة للسيد رئيس الجمهورية من أجل إحلال السلم والوئام الوطنيين، وتشكيله حكومتكم لأكبر دليل على ذلك، كونها تتسع لوئام سياسي ملتف حول برنامج السيد رئيس الجمهورية، وئام لم يغب عنه إلا من أراد تغييب نفسه متخل بذلك عن مساهمته في أداء الواجب الوطني تجاه الجزائر والشعب الجزائري بمختلف مشاريعه وتوجهاته السياسية.

السيد رئيس الحكومة، إذا كان مشروع هذا البرنامج قد تجسدت معالمه الأولية في الحياة الوطنية بتحقيق السلم والوئام الوطنيين الذين سوف يتعززان تدريجيا، وإنهما يشكلان القاعدة الأساسية للاستقرار العام للبلاد، ويؤهلانها للانطلاقة في إنعاش الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة، إن هذا المشروع المعروض على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة والإثراء يشكل بحق خطة عمل تعد بمثابة فحص وتحليل للوضع العام. كما جاء في شكل خطوط عريضة تقترح استراتيجيات

دون شك أنه لن ينظر إلى الجزائر في المستقبل القريب بمقاييس قدراتها الاحتياطية الطاقوية، وإنما سينظر إليها بمقاييس عبقريتها وقدرتها على استثمار العنصر البشري الهائل الذي تملكه وكيفية تنميته. كما سينظر إلى الجزائر - حسب اعتقادنا - بمقاييس مدى تفتحها على العالم في كل المجالات وفي المجال الاقتصادي على وجه الخصوص. أما في المقام الثالث - حسب اعتقادنا - فسوف ينظر إلى الجزائر من زاوية...

الرئيس: شكرا للسيد فراحي حسوني، الذي كان آخر متدخل في القائمة. وبذلك نكون قد أنهينا النقاش العام المتعلق بمشروع برنامج الحكومة، بعد أن استوفى كل واحد حقه وحصته في إبداء الرأي وتقديم الملاحظات. ولم يبق لنا إلا أن نوقف جلساتنا لبعض الوقت حتى يمكن السيد رئيس الحكومة من تقديم الردود أو مراجعة مشروع البرنامج إن رأى ضرورة في ذلك. وموعدنا، إذن، يوم الاثنين إن شاء الله في الساعة العاشرة صباحا لسماع رد السيد رئيس الحكومة والتصويت على مشروع البرنامج.

وإلى ذلك الوقت، أتمنى التوفيق للجميع والجلسة مرفوعة..

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة السادسة والثلاثين مساء.**

القدرات المتوفرة لديها من جهة، ووضع استراتيجية شاملة تمكنها من الشروع في إنطلاقة اقتصادية تركز على القدرات الذاتية الكفيلة بجلب رؤوس الأموال المختلفة، من جهة أخرى.

السيد الرئيس، إن الجنوب الغربي للبلاد المكون من خمس ولايات، وهي ولايات بشار وتندوف وأدرار والنعام والبيض، والتي تشكل كيانا جغرافيا طبيعيا يؤهلها لتشكيل مجموعة إقليمية بالمفهوم الاجتماعي والاقتصادي، هي في حاجة ماسة إلى التكفل بقطاعها التقليدي وهو الزراعة وتربية المواشي. هذا في المقام الأول.

أما في المقام الثاني، فإن المجموعة الوطنية مطالبة وجوبا بإعطاء كل تجمع إقليمي الإمكانيات اللازمة التي تمكنه من المساهمة في المجهود الوطني للدخول بجزائر قوية في عهد العولمة والشمولية.

ومن بين الإمكانيات المستلزم تخصيصها لمنطقة الجنوب الغربي، هناك على سبيل المثال، إنجاز المشاريع الكبرى ذات الطابع الهيكلي كالتزويد بالغاز الطبيعي، الذي يعد المصدر الطاقوي الأقل كلفة، وبناء المنشآت القاعدية من شق طرق وإنجاز سكك حديدية، وأذكر على سبيل المثال تجديد الخط الذي يربط منطقة المحمدية بمدينة بشار، بالإضافة إلى البحث المنجمي والتنقيب على المحروقات في منطقة الجنوب الغربي.

وأخيرا، سيدي الرئيس، فإن الجزائر ماتزال مطالبة باسترجاع مكانتها في المحافل الدولية، وأنتم تدركون